

تحليل أداء بورصة الجزائر 2010-2016

د. الأغا تغريد

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016، فضلا عن تحليل مختلف المؤشرات المستخدمة في سوقي الأسهم والسندات، بهدف تحديد مدى تطور أداء البورصة ككل، واقتراح مجموعة من التوصيات التي تعتبر ضرورية لتفعيلها. **الكلمات المفتاحية:** بورصة الجزائر، الرسملة البورصية، مؤشرات البورصة.

Résumé :

Cette étude vise à identifier les différentes sociétés cotées en bourse d'Alger durant la période 2010-2016, et d'analyser les différents indicateurs utilisés dans les marchés d'action et d'obligations, afin de déterminer l'ampleur de l'évolution de la performance boursière, et de proposer quelques recommandations qui sont nécessaires pour le redynamiser.

Les mots-clés : Bourse d'Alger, capitalisation boursière, indicateurs de la bourse.

مقدمة :

إن إنشاء بورصة الجزائر كان نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في سنوات الثمانينات في إطار التحول من نظام الاقتصاد المخطط الى نظام اقتصاد السوق، وذلك من خلال اصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية لتتجسد على أرض الواقع في نهاية سنوات التسعينات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بغرض التعرف على أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016، في ظل التقدم الهائل الذي تشهده البورصات الناشئة إن لم نقل البورصات المتطورة منها.

وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطور أداء بورصة الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة، سنتطرق إلى العناصر التالية:

- 1 - نشأة بورصة الجزائر؛
- 2 - الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر؛
- 3 - شروط اصدار الأدوات المالية؛
- 4 - الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016؛
- 5 - مؤشرات أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

1- نشأة بورصة الجزائر

اتخذت الحكومة الجزائرية في 09 ديسمبر 1990 قرار بإنشاء شركة القيم المنقولة (SVM)، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بمبلغ 320,000 دج مقسم على حصص متساوية بين المساهمين، ونظرا لضعف رأس المال تم تعديل القانون الأساسي لها ورفع رأسمالها إلى 9,320,000 دج في فيفري 1992، كما تم تغيير تسميتها إلى «بورصة الأوراق المالية»⁽¹⁾.

وفي إطار التنظيم الجيد للبورصة، تم صدور المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، الذي حدد الهيئات العاملة بالبورصة في:⁽²⁾

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): التي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة؛
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): وهي عبارة عن شركة ذات أسهم تتولى السير الجيد للعمليات المتعلقة بالقيم المنقولة في البورصة.

وفي بداية سنة 1997، تم تهيئة كل الظروف الملائمة لإنشاء بورصة القيم المنقولة من الناحية القانونية والتقنية، حيث تم وضع نص قانوني لإنشائها وتنظيمها.

1- Zahia Zerfa: La tenue de compte-conservation de titres en Algérie, Intervention faite lors du colloque National sur «L'environnement des affaires favorable au développement et à la dynamisation des marchés financiers», Centre Universitaire de Tipaza, Alger, 27-28 Novembre 2013, P48.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية، العدد 34، الصادرة في 23 مايو 1993، المادة 03-15، ص ص 04-05.

وبذلك بدأت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بممارسة نشاطها الفعلي، وتم إنشاء شركة إدارة بورصة القيم المنقولة في ماي 1997، كما تم تحديد الوسطاء في العمليات البورصية.

كما قامت اللجنة بتهيئة الجو المناسب وتحضير كل الهيئات المعنية للمشروع في العمل في نهاية سنة 1997، وبالفعل تم إصدار أول قرض سندي في 12 جانفي 1998 المتعلق بشركة سونطراك، وهذا ما فتح المجال للقيام بإصدارات أخرى للقيم المنقولة، ويتعلق الأمر بشركة الرياض سطيف، مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقية (الأوراسي)، شركة سونلغاز، شركة دحلي، شركة أليانس للتأمينات، شركة العصائر والمشروبات أن.سي.أ. الروبية، وفي أفريل 2016 تم إدراج شركة بيوفارم للإنتاج الصيدلاني⁽¹⁾.

2- الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر

تتمثل الهيئات التنظيمية فيما يلي:

• **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB):** تهتم هذه اللجنة بمجموعة من الوظائف لا سيما الوظيفة القانونية التي تتمثل في إصدار مجموعة من التعليمات المتعلقة برؤوس الأموال المستثمرة، اعتماد الوسطاء الماليين والسهر على النشر الدوري للمعلومات المتعلقة بالشركات المصدرة للقيم المنقولة، كما تقوم بوظيفة المراقبة المتمثلة في التأكد من أن الشركات المقبولة تداول قيمها المنقولة في سوق الأوراق المالية تتقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها، وهذا في مجالات عديدة منها القيم المنقولة، عقد الجمعيات العامة، تشكيل أجهزة الإدارة والمراقبة، وعمليات النشر القانونية، وفي حال الاخلال بالشروط المعلنة تصدر اللجنة عقوبات مختلفة حسب درجة الخطأ⁽²⁾.

وعلى العموم، تسعى هذه اللجنة إلى تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية، لاسيما حماية المستثمرين في القيم المنقولة، من خلال منح التأشيرة على المذكرة الإعلامية التي يعدها المصدرون، مما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاكتتاب في القيم المنقولة عن دراية، وتحسين أداء السوق وشفافيتها.

• **شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:** تمارس هذه الشركة مهامها تحت رقابة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، حيث تتولى القيام بالعديد من المهام منها التنظيم العملي لإدخال القيم المنقولة في البورصة، تسجيل عمليات التداول، نشر المعلومات المتعلقة بصفقات البيع والشراء، وإصدار النشرة الرسمية لجدول التسعيرة.

• **المؤتمن المركزي للسندات:** يعرف أيضا بالجزائرية للتسوية، يهتم بتسوية العمليات البورصية بهدف زيادة سرعة تداول السندات ومركزية التعامل بها، حيث يقوم بفتح حسابا جاريا أو أكثر من السندات لكل مؤسسة منخرطة فيه (الوسطاء الماليين)، وإدارتها من خلال التنسيق الجيد بين عمليات البيع والشراء، كما يقوم بإزالة الطابع المادي للسندات حتى يسهل التعامل بها دون حملها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص تكاليف طبع السندات وإزالة مخطر ضياعها⁽³⁾.

1- Bourse d'Alger, www.sgbv.dz.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-09.

3- Youcef Deboub, Mise en place d'un dépositaire central des titres : Synthèse du schéma directeur, Bulletin de la commission, Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse, Alger, N 04, Juillet 2003, P06.

• **الوسطاء في عمليات البورصة (IOB):** هم عبارة عن شركات ذات أسهم أو أشخاص طبيعيين يتم اعتمادهم من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة⁽¹⁾، تتمثل مهامهم في تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة في مجال توظيف القيم المنقولة، ضمان السير الحسن لعملية الاكتتاب والتداول، التفاوض على القيم المنقولة سواء لحسابها الخاص أو لحساب الغير، كما يتدخل هؤلاء الوسطاء مرتين في الأسبوع على مستوى بورصة الجزائر لعرض أوامر الشراء والبيع المقدمة من قبل الزبائن من جهة، وأوامرهم الخاصة من جهة أخرى.

وينشط في سوق الأوراق المالية بالجزائر لغاية نهاية سنة 2016 تسعة (9) وسطاء في عمليات البورصة، حيث نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك بي.أن.بي باريبا الجزائر، الشركة العامة الجزائرية (Société Générale Algérie)، ومؤخرا TELL Markets.

ويمكن توضيح حجم المعاملات المحققة من طرف هؤلاء الوسطاء خلال سنة 2016 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المعاملات المحققة من قبل الوسطاء في عمليات البورصة في سنة 2016

الوسطاء / البنوك		أوامر البيع		أوامر الشراء	
الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %
6,920	1	0	0		
8,499	1	11,878	2		
54,548	7	5,742	1		
24,896	1	1,775	0		
18,850	3	2,955	0		
17,099	2	23,452	3		
652,449	83	736,310	93		
4,099	1	198	0		
1,500	0	6550	1		
المجموع		788,860	100	788,860	100

Source : Cosob,Rapport annuel, 2016.

1- Djamel Eddine Sahnoun: La Banque et le rôle d'Intermédiaire en Opération de Bourse, Intervention dans le forum national sur le Système bancaire Algérien et mutations économiques-Réalité et perspectives-, Université Hassiba Ben Bouali, El Chlef, Alger, 14-15 Décembre 2004, P103.

من خلال الجدول، نلاحظ أن نشاط السوق يعود بالدرجة الأولى لبنك خاص واحد وهو بنك بي.أن.بي باريبا الذي احتل 93٪ من إجمالي أوامر الشراء، وما نسبته 83٪ من أوامر البيع المحققة في البورصة. أما بالنسبة للبنوك العمومية فهي لا تساهم إلا بنسبة 6٪ من عمليات الشراء و16٪ من عمليات البيع، في حين أن الشركة العامة الجزائرية وTELL MARKETS يمثلان أقل نسبة إن لم نقل منعدمة، وهذا ما يتطلب تفعيل دور الوسطاء الماليين في جلب المستثمرين للبورصة.

• **ماسكي الحسابات-حافظي السندات:** هم عبارة عن البنوك والمؤسسات المالية، مهمتهم توفير خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب فيها⁽¹⁾، من خلال فتح حسابين لكل مستثمر يتم معالجتهما في آن واحد: الحساب النقدي الذي يكون إما حساب شيك أو حساب جاري، يتم فتحه على مستوى أحد شبائيك ماسك الحساب التابع للمستثمر، وحساب السندات الذي يتم فتحه لتقيد الصفقات السارية على السندات سواء المتعلقة بالشراء أو بالبيع، وتسجيل جميع الأحداث التي تمس حياة السند (الاكتتاب، التسديد، قسيمات السندات)⁽²⁾.

3- شروط إصدار الأدوات المالية

يتطلب إصدار الأدوات المالية توفير مجموعة من الشروط التي تمس الشركات المصدرة من جهة، والأدوات المالية محل الإصدار من جهة أخرى.

✓ **الشروط المتعلقة بالشركة:** يجب على الشركات التي ترغب في إصدار الأدوات المالية أن تتوفر على الشروط التالية:⁽³⁾

- أن تكون عبارة عن شركة ذات أسهم؛
- يجب أن تكون الأسهم محل طلب القبول مدفوعة بالكامل؛
- نشر الكشوف المالية المصادق عليها للسنوات المالية الثلاث السابقة للسنة التي تم من خلالها تقديم طلب القبول، وأن تكون قد حققت أرباحا خلال السنة التي تسبق سنة القبول؛
- تقديم تقرير تقييمي لأصول الشركة يعدّه عضو من مصف الخبراء المحاسبين؛
- يجب على الشركة أن تتوفر على هيئة للتدقيق الداخلي؛
- إعلام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بكل التغيرات التي تمس عناصر الأصول؛
- ضرورة تعيين وسيط في عمليات البورصة؛
- تقديم مشروع المذكرة الإعلامية التي تحتوي على كل المعلومات المتعلقة بالشركة من جهة، وبالأدوات المالية محل الإصدار من جهة أخرى، وأن تكون المذكرة مصادق عليها من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

1- <http://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document833843090.pdf>.

2- Cosob, Guide l'Ouverture d'un Compte Titres, 2004, P01.

3- Règlement COSOB N9703- du 17 Radjeb 1418 Correspondant au 18 Novembre 1997, relatif au règlement général de la bourse des valeurs mobilières, Articles 3036-, PP0506-.

- Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse, <http://www.cosob.org/>.

- Algérie Clearing, www.algerieclearing.dz/.

✓ **الشروط الخاصة بقبول الأسهم في البورصة:** تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- يجب ألا يقل رأسمال الشركة عن خمسمائة مليون (500,000,000) دينار جزائري، وأن يكون محررا بالكامل؛

- أن يتم توزيع الأسهم على عدد لا يقل عن مائة وخمسين (150) مساهم في أجل أقصاه يوم الإدخال؛
- توزيع ما نسبته 20% من رأسمال الشركة في شكل أسهم.

✓ **الشروط الخاصة بقيد السندات في البورصة:** يتعين على الشركة التي ترغب في قيد

السندات التي تصدرها في بورصة الجزائر أن تحقق الشرط التالي:

- أن يكون مبلغ السندات المسعرة خمسمائة مليون (500,000,000) دينار جزائري على الأقل يوم الاكتتاب؛
- فيما يتعلق بتوزيع السندات فإنه لا يوجد شرط على ذلك.

4- الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 0102-6102

سجلت بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016 ادراج عددا محدودا من الشركات، منها ما يتعلق بإصدار حقوق الملكية (الأسهم) ومنها ما يتعلق بإصدار القروض السندية، غير أنه للحكم على تنوع الشركات في البورصة يؤخذ بعين الاعتبار تلك المصدرة للأسهم لأنها لا تتوفر على تاريخ استحقاق ومنه ضمان ديموميتها في البورصة.

أ- الشركات المصدرة للأسهم في بورصة الجزائر

يمكن تلخيص تلك الشركات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الشركات المصدرة للأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016

المؤسسة	رأس المال (مليون دج)	فترة الاكتتاب	كمية الإصدار	سعر الإصدار (دج)
المجمع الصناعي صيدال	2,500	15 فيفري 1999 - 15 مارس 1999	2,000,000	800
مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي	1,500	15 جوان 1999 - 15 جويلية 1999	1,200,000	400
شركة أليانس للتأمينات	2,200	02 نوفمبر 2010 - 01 ديسمبر 2010	1,804,511	830
شركة العصائر والمشروبات «أن.سي.أ. الروبية»	849	25-07 أفريل 2013	2,122,988	400
شركة بيو فارم	5,104	23-13 مارس 2016	5,104,375	1225

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه بعد ادراج المجمع الصناعي صيدال ومؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في سنة 1999، شهدت البورصة انقطاعا لغاية سنة 2010 التي تجسدت بدخول شركة أليانس للتأمينات بحوالي 1,804,511 سهم بسعر اصدار قدره 830 دج، وفي سنة 2013 تم ادراج شركة العصائر والمشروبات «أن.سي.أ. الروبية» التي أصدرت 2,122,988 سهم بسعر اصدار 400 دج، أما في سنة 2016 تعززت البورصة بدخول شركة بيو فارم التي تختص في الإنتاج الصيدلاني قامت بإصدار 5,104,375 سهم بسعر اصدار 1225 دج.

وبالتالي فإن بورصة الجزائر ومنذ نشأتها في أواخر سنوات التسعينات، فهي لا تتوفر إلا على خمسة شركات مدرجة لا زالت تتشط بالبورصة (بغض النظر عن مؤسسة الرياض سطيف التي انسحبت منها)، وهو ما يضعف من أداء هذه الأخيرة، رغم قرار مجلس مساهمات الدولة بتأهيل ثمانية مؤسسات عمومية للإدراج في البورصة، غير أنها تتباطىء في تحضير ملف الدخول.

ب- الشركات المسعرة المصدرة للسندات في بورصة الجزائر

يمكن ادراج تلك الشركات في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الشركات المسعرة المصدرة للسندات خلال الفترة 2010-2016

المؤسسة	رأس المال (مليون دج)	تاريخ الإصدار	قيمة الإصدارات (مليون دج)	تاريخ الاستحقاق
شركة الخطوط الجوية الجزائرية	14,000	29- مارس 2004	4,400	مارس 2009
		02 نوفمبر 2004	24,890	ديسمبر 2010
		11 ماي 2005	13,130	ماي 2011
المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز «سونلغاز»	15,000	22 ماي 2005	15,000	ماي 2011
		01 جوان 2008	25,000	جوان 2014
اتصالات الجزائر	50,000	13 نوفمبر 2005	6,500	نوفمبر 2008
		03 سبتمبر 2006	20,000	أكتوبر 2011
شركة دحلي	20,882	10 جانفي 2009	8,300	جانفي 2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz

على مستوى سوق السندات وخلال الفترة 2010-2016، نلاحظ أنه تم تسعير أربعة شركات فقط مصدرة للسندات، غير أنها تحمل إصدارات متنوعة، حيث نجد شركة الخطوط الجوية الجزائرية التي تتشط في مجال النقل الجوي أصدرت ثلاثة قروض سنديّة بمبلغ إجمالي قدره 42,420 مليون دج،

أما مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر أصدرتا قرضين سنديين مسعرين في البورصة بمبلغ إجمالي قدره 40,000 مليون دج و 26,500 دج على التوالي، لنجد أن آخر شركة أصدرت قرضا سنديا تتمثل في شركة دحلي التي تنشط في مجال الفندقية والعقار بقيمة 8,300 دج.

غير أنه لا بد من الإشارة أن كل الشركات سابقة الذكر تم استحقاق كل قروضها السندية، لنجد أن بورصة الجزائر لغاية نهاية سنة 2016 لا تتوفر على إصدارات جديدة.

5- مؤشرات أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016

سننطلق فيما يلي إلى تحليل أداء بورصة الجزائر من خلال تحليل مؤشرات سوق الأسهم أولا، ثم تحليل مؤشرات سوق السندات.

أ- تحليل أداء سوق الأسهم

لتحليل أداء سوق الأسهم ينبغي الاستعانة ببعض المؤشرات التي تعتبر ضرورة لإعطاء الوضعية الحقيقية للسوق، تتمثل في رسملة البورصة، حجم أوامر الشراء والبيع، حجم وقيمة الأسهم المتداولة، ويمكن ابراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): أداء سوق الأسهم خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رسملة البورصة (مليار دج)	7,9	10,1	10,04	13,82	14,79	15,43	45
حجم أوامر الشراء (ألف أمر)	599,390	485,478	117,052	399,091	305	719	1,463
حجم أوامر البيع (ألف أمر)	45	634	2,386	2,029	1,815	2,670	1,592
حجم التداول (ألف سهم)	27	231	49	120	90	2,213	759
قيمة التداول (مليون دج)	11	185	36	49	81	1,251	772

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وبورصة الجزائر.

نلاحظ أن بورصة الجزائر تشهد ارتفاعا في الرسملة حيث بلغت 7,9 مليار دج في سنة 2010، لترتفع إلى 15,43 مليار دج في نهاية سنة 2015، أما في سنة 2016 عرفت الرسملة البورصية تطورا سريعا لتصل إلى 45 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى دخول شركة بيوفارم للبورصة.

بالنظر إلى حجم أوامر الشراء والبيع المحققة على الأسهم، يتضح أن سوق الأسهم هو سوق بائع أكثر منه شاري، حيث نجد ارتفاعا كبيرا لأوامر البيع من 45 ألف أمر في سنة 2010 إلى 2,029 ألف أمر في سنة 2013، لتعاود الانخفاض نوعا ما في سنة 2016 مسجلة 1,592 ألف أمر بيع، في حين شهدت أوامر الشراء المقدمة انخفاضا خلال فترة الدراسة (2010-2016) من 599,390 ألف أمر في سنة 2010 إلى 399,091 ألف أمر في سنة 2013 رغم دخول أسهم شركة ان.سي.أ.الروبية، ووصلت في سنة 2016 إلى 1,463 ألف أمر شراء فقط رغم تعزيز البورصة بنوع جديد من أسهم شركة بيوفارم والتي لم تلقى الطلب الموافق لها.

أما من حيث التداول على الأسهم، نلاحظ ارتفاع حجم التداول من 27 ألف سهم في سنة 2010 إلى 759 ألف سهم في سنة 2016، أما فيما يتعلق بقيمة التداول فهي أيضا عرفت ارتفاعا نوعا ما من 11 مليون دج في سنة 2010 إلى 772 مليون دج في سنة 2016، مسجلة ارتفاعا شديدا في سنة 2015 أين بلغت 1251 مليون دج موازاة مع ارتفاع حجم التداول، ويمكن ارجاع السبب إلى ارتفاع القيمة السوقية لأغلب الأسهم المتداولة.

ب- تحليل أداء سوق السندات

يمكن تحليل أداء سوق السندات من خلال المؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): أداء سوق السندات خلال الفترة 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التداول (ألف سند)	90.309	20.957	118.356	6.908	11.839	758	0
قيمة التداول (مليون دج)	658	136	637	51	107	7	0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

نلاحظ أن سوق السندات شهد تذبذبا خلال الفترة 2010-2016، ففي سنة 2010 تم تداول 90,309 ألف سند بقيمة 658 مليون دج، لتتخفص المؤشرات في سنة 2011 أين وصل حجم التداول إلى 20,957 ألف سند بقيمة 136 مليون دج، ويرجع السبب في ذلك إلى بلوغ أجل استحقاق قرضين سنديين يتعلق الأمر بالخطوط الجوية الجزائرية وشركة اتصالات الجزائر، أما في سنة 2012 استعاد السوق نشاطه نظرا لزيادة الطلب على القروض السندية لشركة سونلغاز.

وبعدها انخفض أداء السوق، ففي سنة 2013 بلغ حجم التداول 6,908 ألف سند بقيمة 51 مليون دج، أما في سنة 2015 تم تداول 758 ألف سند فقط بقيمة 7 مليون دج، ويمكن ارجاع ذلك لاستحقاق القروض

السندية لمعظم الشركات، وبقاء شركة دحلي فقط في البورصة لغاية 2016 أين تم استحقاق سنداتها، وهذا ما يبرر صفرية حجم التداول في تلك السنة.

بالنظر إلى المؤشرات المذكورة سابقا، نجد أن بورصة الجزائر تعاني من ضعف أداءها سواء على مستوى سوق الأسهم أو على مستوى سوق السندات، وهذا ما يتطلب تفعيل الجيد لها حتى تؤدي الدور المنوط منها في الاقتصاد.

الخاتمة :

تنشط بورصة الجزائر وفق مجموعة من الهيئات على غرار لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، المؤتمن المركزي للسندات، الوسطاء الماليين الذي ينتظر منهم جلب المستثمرين وتوعيتهم بأهمية الاستثمار في البورصة، ماسكي الحسابات حافظي السندات، حيث تقوم هذه الهيئات بتسهيل ومراقبة وتنظيم مختلف العمليات البورصية حسب المهام الموكلة لها.

فيما يتعلق بأداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2016 نجده جد ضعيف، فعلى مستوى سوق الأسهم تم تسجيل ارتفاع في الرسملة البورصية مع وجود تذبذب في المؤشرات الأخرى، لاسيما حجم وأوامر الشراء والبيع، حجم وقيمة التداول، ويمكن تبرير ذلك بقلة عدد الشركات المدرجة في البورصة حيث تتوفر على خمسة شركات فقط، مع قلة حجم التداول وهو ما يؤثر على سيولة السوق بأكمله.

أما على مستوى سوق السندات تم تسجيل تسعير أربعة شركات في البورصة خلال الفترة 2010-2016، بحجم اصدار اجمالي يقارب 117,220 مليون دينار جزائري، كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2016 تم استحقاق القرض السندي لآخر شركة وهي شركة دحلي، وبذلك فالبورصة لم تسجل دخول شركات أخرى، وبالنسبة لمؤشرات التداول شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وهذا ما يدل على ضعف نشاط السوق.

التوصيات :

إن ضعف نشاط بورصة الجزائر يعود لاعتراضها لمجموعة من المعوقات التي يتطلب تجاوزها لتفعيل دورها في إنعاش الاقتصاد الوطني، وبذلك يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

– رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حتى يتمكن من تحسين قدرته الشرائية وتكوين ادخار يمكنه من الاستثمار في الأدوات المالية.

– العمل على زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة، من خلال تسهيل وتخفيف شروط الإدراج خاصة فيما يتعلق بالضرائب، وما ينعكس عليها من تنوع في الأدوات المالية، زيادة حجم وقيمة التداول، وبالتالي إضفاء السيولة على السوق ككل؛

– تفعيل دور الوسطاء في عمليات البورصة في سبيل توعية المستثمرين بأهمية الاستثمار في الأدوات المالية، فضلا عن ضرورة القيام بعمليات تحسسية باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

– فتح المجال لإصدار أدوات مالية إسلامية ووضع الإطار القانوني لها، الأمر الذي من شأنه جلب الكثير من المستثمرين؛

– الاستفادة من التطور الحاصل في البورصات، ومحاولة تطبيقها على بورصة الجزائر.